السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٦)

بلعزوز بن علي

أستاذ محاضر في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،
جامعة "حسيبة بن بوعلي" (الشلف).

طيبة عبد العزيز

أستاذ مساعد في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،
جامعة "حسيبة بن بوعلي" (الشلف).

مقدمــة

لجأت معظم الدول النامية التي عانت بعض المشكلات الاقتصادية في النصف الثاني من القرن العشرين إلى مؤسسات النقد الدولية لإجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية للحدّ من ارتفاع الأسعار وزيادة التشغيل والمحافظة على استقرار سعر الصرف، إذ شملت السياسة النقدية حيّزاً معتبراً في برامج الإصلاح لاحتواء هذه المشكلات.

كما اتبعت بلدان أخرى متقدمة ونامية مع بداية التسعينيات إطاراً آخر لإدارة السياسة النقدية بغية تحقيق الاستقرار في الأسعار. تقوم هذه السياسة على استهداف معدلات رقمية أو مدى محدّد من التضخم، بحيث يكون الهدف الأساسي لهذه السياسة هو الاستقرار الاقتصادي في المدى الطويل.

لقد عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجّه نحو اقتصاد ليبرالي يقوم على مبادئ وأسس اقتصاد السوق بعد أزمة سنة ١٩٨٦ التي بيّنت بوضوح هشاشة التوازنات الاقتصادية الكلية، الأمر الذي تطلب في البداية القيام بإصلاحات ذاتية من دون الاعتماد على برامج تدعمها مؤسسات النقد الدولية التي نتج منها تفاقم الأوضاع الاقتصادية، كارتفاع مستوى التضخم، وتفاقم المديونية الخارجية، والانخفاض في قيمة العملة الوطنية، وزيادة البطالة، وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي. بعد ذلك تمّ اللجوء إلى صندوق النقد الدولي ـ بعد فشل تلك الإصلاحات التي لم ترق إلى المستوى المطلوب ـ بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي اتخذ في البداية شكل اتفاق الاستعداد الائتماني لمدّة سنة، وتلاه اتفاق لمدّة ثلاث سنوات ابتداءً من أيار/ مايو ١٩٩٥ عرف ببرنامج التعديل الهيكلي أو برنامج تسهيل التمويل الموسع.

أخذت السياسة النقدية ابتداءً من تطبيق هذه الاتفاقيات حيّزاً مهما في إطار السياسة الاقتصادية الكلية بعد ما تمّ تهميشها لمدّة ثلاثة عقود خلت، إذ عرف معدل التضخم انخفاضاً ملحوظاً بلغ ٥,٧١ في المئة سنة ١٩٩٧، كما سجل معدل النمو الاقتصادي ٣,٩ في المئة سنة ١٩٩٥ و٥,١ في المئة سنة ١٩٩٨.

تبيّن هذه الأرقام مبدئياً أهمية ودور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذا نطرح التساؤل التالي: إلى أي مدى استطاع بنك الجزائر تحقيق أفضل أداء لسياسته النقدية؟ وهل بإمكانه تطبيق سياسة استهداف التضخم باعتبارها أسلوباً حديثاً لإدارة سياسته النقدية؟

تهدف هذه المقالة المعنونة: «السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٦)» إلى تقييم مدى فعالية هاتين السياستين في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر في مرحلة انتقاله إلى اقتصاد السوق، إذ يمكن الإجابة عن الإشكالية المطروحة من خلال معالجة محورين.

أولاً: دراسة مسار السياسة النقدية في الجزائر وتقييم فاعليتها

إذا كان الرأي الغالب قد انتهى إلى أن المحافظة على استقرار الأسعار أضحى هو الهدف الرئيسي والنهائي للسياسة النقدية، فإن فاعليتها ترتبط بمدى تحقيقها هذا الهدف، وقبل تناول فاعلية السياسة النقدية في الجزائر نتطرق إلى التوجهات التي عرفتها السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٦).

١ ـ تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٦)

تعتبر السياسة النقدية من مكوّنات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، لذا عمدت السلطات الجزائرية إلى الاهتمام بها كإحدى السياسات الفاعلة في الحدّ من التضخم باعتبار أن العامل النقدي هو من أهم الأسباب المؤدية إلى التضخم نتيجة للإفراط النقدي وسوء استغلال الموارد المالية في الاقتصاد.

أ ـ معالم السياسة النقدية خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤)

تعتبر سنة ١٩٩٠ نقطة تحول جذرية في النظام النقدي والمالي الجزائري ودور السياسة النقدية، إذ أعاد القانون رقم (٩٠ ـ ١٠) المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في ١٤/ ٤/ ١٩٩٠ الاعتبار للبنك المركزي مع إعطاء مجلس النقد والقرض مهمة مجلس إدارة البنك المركزي وكسلطة نقدية، كما أعاد المهام التقليدية للبنك المركزي في تسيير النقد والائتمان وإدارة السياسة النقدية، والانتقال إلى استخدام الأدوات غير المباشرة في التأثير في الكتلة النقدية.

يمثل مجلس النقد والقرض[(١)] السلطة النقدية، بحسب ما نصت عليه المادة (٤٤) من القانون رقم (٩٠ ـ ١٠)، ويخوّل له القيام بعدة مهام، بحسب ما نصت عليه المادة (٦٢) من الأمر رقم (٣ ـ ١١) المتعلق بالنقد والقرض التي أظهرت أن تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها تعتبر من مهام المجلس، كما تحدد هذه السلطة الأهداف النقدية المتصلة بالمجاميع النقدية ومجاميع القروض[(٢)]. وقد عمل القانون رقم (٩٠ ـ ١٠) على ردّ الاعتبار إلى السياسة النقدية، إذ أرجع القرارات النقدية من الدائرة الحقيقية إلى الدائرة النقدية، كما أعطى استقلالية للبنك المركزي عن الخزينة مع إجبارها على إعادة استرجاع الديون التي عليها إلى البنك المركزي.

سمح ردّ الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض بتحديد أفضل لمعالم السياسة النقدية، سواء من حيث الأهداف أو الاستهدافات الوسيطية أو أدوات تدخل البنك المركزي، إذ نصت المادة رقم (٥٥) من القانون رقم (٩٠ ـ ١٠) على الأهداف النهائية للسياسة النقدية، والمادة رقم (٤٤) تتعلق بالاستهدافات الوسيطية، والمواد ذات الأرقام من

(١) تمّ تعديل هيكل ومهام هذا المجلس في الأمر (٣ ـ ١١) المؤرخ في ٢٦/ ٨/ ٢٠٠٣ المتعلق بالنقد والقرض.

(٢) توجد عدة مهام للمجلس يمكن الاطلاع عليها في المادة (٤٤) من الأمر (٣ ـ ١١).

(٦٩) إلى (٩٣) من القانون نفسه تتعلق بأدوات السياسة النقدية، خاصة منها الأدوات غير المباشرة القائمة على اعتبارات السوق.

إن التطورات النقدية التي حصلت منذ سنة ١٩٩٠ تعكس مباشرة توجهات السياسة النقدية، ويمكن التفريق بين ثلاثة توجّهات مختلفة، تمتد الفترة الأولى من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٤، وهي الفترة التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، إذ كان توجّه السياسة النقدية نحو التوسع، وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة[٣]، كما أنَّ التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين في عامي ١٩٨٩ و١٩٩١ مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحدّ من التدفق النقدي، أثرت في التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازني، وتمويل صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ خصيصاً لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العامة. ويظهر المسح النقدي لهذه الفترة التوجه نحو تطبيق سياسة نقدية توسعية، الأمر الذي نتج منه ارتفاع في المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (١)
المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤)

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

بنود المسح النقدي	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
صافي الأموال الأجنبية	٦,٥	٢٤,٣	٢٢,٦	١٩,٦	٦٠,٤
صافي الأموال المحلية	٣٣٦,٥	٣٩١,٩	٤٩٣,٣	٦٠٧,٤	٦٦٣,٣
الائتمان المحلي	٤١٤,١	٤٨٥,٧	٦٢٥,١	٧٤٧,٦	٧٧٤,٤
صافي الائتمان للحكومة	١٦٧,٠	١٥٩,٩	١٥٩,١	٥٢٧,٤	٤٦٨,٦
الائتمان للاقتصاد	٢٤٧,٠	٣٢٥,٨	٤٦٥,٢	٢٢٠,٢	٣٠٥,٨
بنود أخرى (صافي)	ـ ٧٧,٥	ـ ٩٣,٨	ـ ١٣١,٨	ـ ١٤٠,٢	ـ ١١١,١
النقود وشبه النقود M 2	٣٤٣,١	٤١٦,٢	٥١٥,٩	٦٢٧,٠	٧٢٣,٧
النقود M 1	٢٧٠,١	٣٢٥,٩	٣٦٩,٧	٤٤٦,٥	٤٧٦,٠
أشباه النقود	٧٢,٩	٩٠,٣	١٤٦,٢	١٨٠,٥	٢٤٧,٧
ودائع CNEP	٨٥,٥	٩٨,٢	١١٨,٢	١٣٢,٠	١٤١,٩
الالتزامات السائلة M 3	٤٢٨,٥	٥١٤,٤	٦٣٤	٧٥٩,٠	٨٦٥,٦

المصدر: كريم النشاشيبي [وآخرون]، **الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق** (واشنطن: صندوق النقد الدولي، ١٩٩٨)، ص ٥٥.

(٣) كريم النشاشيبي [وآخرون]، **الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق** (واشنطن: صندوق النقد الدولي، ١٩٩٨)، ص ٦١.

ب ـ توجهات السياسة النقدية خلال الفترة (١٩٩٤ ـ ٢٠٠٦)

على عكس الفترة السابقة، تمّ تغيير توجه السياسة النقدية خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، إذ تمّ اتّباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداء من عام ١٩٩٤ بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط، وتزامن تقييد السياسة النقدية مع تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الممتد من ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٤ إلى غاية ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٥ الذي نصّ على تحقيق عدة أهداف من بينها الحدّ من توسع الكتلة النقدية M 2 بتخفيضها من ٢١,٥ في المئة سنة ١٩٩٣ إلى ١٤ في المئة سنة ١٩٩٤، إذ تمتد المرحلة الثانية لتوجه السياسة النقدية إلى غاية سنة ٢٠٠٠ حيث بلغ معدل نمو M 2 نسبة ١٣ في المئة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٢)، وكذلك الشكل رقم (٤)، تباطؤ نمو العرض النقدي M2 في الفترة ١٩٩٤/ ٢٠٠٠ ـ ما عدا سنة ١٩٩٨ حيث بلغ نمو المجمع M2 نسبة ٤٧,٢ في المئة ـ إذ وصل نمو M2 سنة ١٩٩٥ إلى أدنى مستوى وهو ١٠,٥ في المئة مقابل معدلات نمو منخفضة سنتي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ بـ ١٢,١ في المئة و١٣,٢ في المئة على الترتيب. وتؤكد هذه النتائج فعلياً التوجه الجديد للسياسة النقدية لما حققته من تخفيض معدلات التضخم إلى ٥ في المئة سنة ١٩٩٨ ليبلغ ذروته الدنيا بـ ٠,٣٤ في المئة سنة ٢٠٠٠، وتدعم نسب سيولة الاقتصاد هذا التوجه أكثر، إذ انخفضت بـ ٩ نقاط سنة ١٩٩٦ مقارنة بسنة ١٩٩٤.

الجدول رقم (٢)

المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٤ ـ ٢٠٠٠)

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

بنود المسح النقدي	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
صافي الأموال الأجنبية	٦٠,٤	٢٦,٣	١٣٤,٠	٣٥٠,٦	٢٨٠,٧	١٦٩,٦	٧٧٥,٩
صافي الأموال المحلية	٦٦٣,٣	٧٧٣,٣	٧٨١,١	٧٣٣,٥	١٣١٥,٤	١٦١٩,٧	١٢٤٩,٣
الائتمان المحلي	٧٧٤,٤	٩٦٧,٢	٥٧,٤	١١٧٩,٧	١٦٢٩,٤	١٩٩٨,٦	١٦٧١,١
صافي الائتمان للحكومة	٤٦٨,٦	٤٠١,٦	٢٨٠,٥	٤٢٥,٩	٧٢٣,٢	٨٤٧,٩	٦٧٧,٤
الائتمان للاقتصاد	٣٠٥,٨	٥٦٥,٦	٧٧٦,٨	٧٥٣,٨	٩٠٦,٢	١١٥٠,٧	٩٩٣,٧
بنود أخرى (صافي)	-١١١,١	-١٩٤,٠	-٢٧٦,٣	-٤١١,٥	-٢٥٩,٨	-٣٢٤,٩	-٣٧٢,١
النقود وشبه النقود M 2	٧٢٣,٧	٧٩٩,٦	٩١٥,٠	١٠٨٤,٢	١٥٩٦,١	١٧٨٩,٤	٢٠٢٥,٢
النقود M 1	٤٧٦,٠	٥١٩,١	٥٨٩,١	٦٧٢,٨	٨٢٦,٤	٩٠٥,٢	١٠٤٨,١
أشباه النقود	٢٤٧,٧	٢٨٠,٥	٣٢٦,٠	٤١١,٤	٧٦٩,٧	٨٨٤,٢	٩٧٧,٠
ودائع CNEP	١٤١,٩	١٤٨,٩	١٦٥,٤	١٧٧,٩	/	/	/
الالتزامات السائلة	٨٦٥,٦	٩٤٨,٥	٨٠,٤	١٢٦٢,١	/	/	/

المصدران: المصدر نفسه، ص ٥٥، و *Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix*, IMF Country Report; no. 04/31 (Washington, DC: International Monetary Fund (IMF), 2004), p. 62.

ج ـ توجهات السياسة النقدية خلال الفترة (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٦)

تمثل الفترة (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٦) مرحلة معاكسة في توجّه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي امتدّ من نيسان/ أبريل ٢٠٠١ إلى نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ وبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٩)، إذ تعززت مؤشرات الاقتصاد الكلي بشكل إيجابي خلال هذه الفترة.

كما ساعدت عدة عوامل على تطور الوضعية النقدية نحو التوسع، ومن بينها تحسن أسعار البترول التي بلغت ٥٤,٦ و٦٧,٣ دولار للبرميل في سنتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ على الترتيب، بينما وصلت إلى ٢٩ و٣٨,٥ دولار للبرميل سنتي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ على الترتيب، وقدرت سنتي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ بمتوسط سعر ٢٤,٩ و٢٥,٢ دولار للبرميل على الترتيب[٤].

الجدول رقم (٣)

المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٦)

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

بنود المسح النقدي	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
صافي الأموال الأجنبية	١٣١٠,٨	١٧٥٥,٧	٢٣٤٢,٧	٣١١٩,٢	٤١٧٩,٤	٥٥٨٩,٧
صافي الأموال المحلية	١١٦٤,٥	١١٥٠,١	١٠١٥,٢	٦١٨,٧	ـ ٣٧,٧	ـ ٩٢١,٠
الائتمان المحلي	١٦٤٧,٨	١٨٤٥,٥	١٨٠٣,٦	١٥١٤,٤	٨٣٣,٨	٣١,٤
صافي الائتمان للحكومة	٥٦٩,٧	٥٧٨,٧	٤٢٣,٤	ـ ٢٠,٦	ـ ٩٤٤,٥	ـ ١٦٤٩,٦
الائتمان للاقتصاد	١٨٧٨,١	١٢٦٦,٨	١٣٨٠,٢	١٥٣٥	١٧٧٨,٣	١٦٨٠,٩
بنود أخرى (صافي)	ـ ٤٤٦,١	ـ ٦٢٢,٦	ـ ٦٨٦,٨	ـ ٨٩٥,٧	ـ ٧٩٦,٤	ـ ٩٥٢,٤
النقود وشبه النقود M 2	٢٤٧٥,٢	٢٩٠٥,٨	٣٣٥٧,٩	٣٧٣٧,٩	٤١٤٢,٤	٤٦٦٨,٦
النقود M 1	١٢٣٨,٥	١٤١٦,٣	١٦٣٠,٤	٢١٦٠,٥	٢٤١٧,٤	٢٨٠١,٢
أشباه النقود	١٢٣٦,٧	١٤٨٩,٥	١٧٢٧,٥	١٥٧٧,٤	١٧٢٤,٩	١٨,٦٧,٥

المصادر: *Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix*, IMF Country Report; no. 04/31 (Washington, DC: International Monetary Fund (IMF), 2004), p. 62; *Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix*, IMF Country Report; no. 05/51 (Washington, DC: International Monetary Fund (IMF), 2005), p. 25, and *Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix*, IMF Country Report; no. 07/95 (Washington, DC: International Monetary Fund (IMF), 2007), and <http://www.bank-of-algeria.dz>, 3/11/2007.

عرف المجمع النقدي M_2 تراجعاً في نموه من ١٥,٦ في المئة سنة ٢٠٠٣ و١١,٣٢ في

(٤) CNES, «Monnaie et financement de l'économie National,» Dossier documentaire, mars 2005, p. 121.

المئة سنة ٢٠٠٤ إلى نسبة ١٠,٧ في المئة سنة ٢٠٠٥ مقارنة بنموه سنة ٢٠٠٢ بمعدل نمو ١٧,٤ في المئة بعدما كان ٢٢,٢ في المئة سنة ٢٠٠١. ويعود هذا التراجع إلى محاولة السلطة النقدية اتّباع بديل نقدي يتمثل في سياسة التكييف والتوسع بحيث تهدف إلى بلوغ مستوى مقبول من النمو الاقتصادي والتشغيل وفق معدل تضخم متوقع يسمح بإحداث توسع نقدي لبلوغ هذا المستوى من التضخم في الفترة التالية.

لقد تبنّت السلطة النقدية سياسة نقدية انكماشية صارمة خلال الفترة (١٩٩٤ ـ ٢٠٠٠) ـ خاصة في فترة اعتماد برنامج للإصلاح الاقتصادي الذي يهدف إلى تقليص نمو الكتلة النقدية إلى حدود ١٤ في المئة خلال فترة البرنامج ـ ثمّ اتبعت سياسة نقدية معاكسة للسياسة الأولى تمثلت في التوجه نحو تنفيذ سياسة نقدية توسعية تزامنت مع بداية تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ابتداءً من سنة ٢٠٠١ إلى جانب تحقيق استقرار في التوازنات الاقتصادية الكلية ابتداءً من عام ١٩٩٧، وتحسن مستوى ميزان المدفوعات، وإعادة تكوين احتياطي الصرف لتفادي الصدمات الخارجية، وكذا تحسن السيولة المصرفية وتراكم مخزون الادّخار من طرف الخزينة العمومية. وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي معتبرة في حدود مقبولة من التضخم.

٢ ـ تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر

إن دراسة مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٦) يتطلب في البداية تحديد الأهداف النهائية، ثمّ تحليل مدى تحقيقها من قبل السلطة النقدية.

أ ـ الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر

حدّدت المادة رقم (٥٥) من القانون رقم (٩٠ ـ ١٠) المتعلق بالنقد والقرض الأهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث تتعدد هذه الأهداف بحسب المادة نفسها لتشمل هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم في المقام الأوّل إلى جانب تحقيق التشغيل الكامل، أما هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة خارجياً فقد جعلا في المقام الثاني.

تتميز أهداف السياسة النقدية بحسب هذه المادة من القانون رقم (٩٠ ـ ١٠) بالخصائص التالية:

ـ تعدّد في الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

ـ تضارب هذه الأهداف كهدف النمو الاقتصادي والتشغيل مع استقرار الأسعار.

ـ عدم إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية.

عرفت الفترة (١٩٨٩ ـ ١٩٩٧) تحرير واسع للأسعار، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مؤشر

أسعار الاستهلاك إلى ٣٠٩,٩١ سنة ١٩٩٤، معلناً بذلك عن وجود نسبة تضخم عالية بلغت ٢٩,٠٤ في المئة في السنة نفسها التي فرض فيها صندوق النقد الدولي على الجزائر رفع الدعم على الأسعار بصفة تدريجية.

لذا كان من المفروض أن يكون تحقيق الاستقرار في الأسعار هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية ابتداءً من سنة ١٩٩٠، كما أنَّ تبني سياسة نقدية انكماشية صارمة دليل على أن هدف استقرار الأسعار هو الهاجس الذي يشغل بال السلطة النقدية أكثر من هدف النمو الاقتصادي الذي تتراجع معدلاته في حالة تطبيق سياسة نقدية انكماشية، على رغم أن الفترة (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٦) التي طبقت فيها السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية عرفت ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات التضخم وتذبذباً لمعدلات النمو الاقتصادي.

وهذا الأمر لا يستوجب أن يبقى الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو النمو الاقتصادي، وإنما في ظلّ انعدام الاستقرار في الأسعار لا يمكن الحديث عن نمو الاقتصاد بصفة مستقرة ومستمرة، الا أننا نجد أن الأمر الرئاسي رقم (٣ ـ ١١) المتعلق بالنقد والقرض أبقى على مهمة بنك الجزائر نفسها من خلال المادة رقم (٣٥) منه التي أكدت ثانية أن هدف النمو الاقتصادي هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية.

ويمكن أن نتساءل عن مدى فعالية السياسة في الجزائر خلال فترة الدراسة في تحقيق الأهداف التي حدّدتها المادة رقم (٣٥) من الأمر رقم (٣ ـ ١١).

ب ـ النمو الاقتصادي، التشغيل والتوازن الخارجي كأهداف للسياسة النقدية

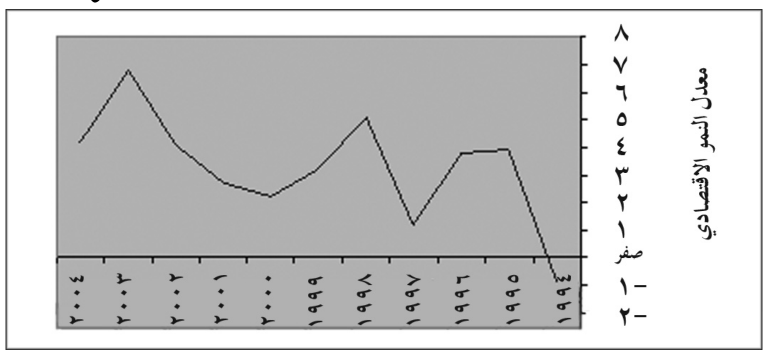
(١) هدف النمو الاقتصادي

اتسمت فترة الدراسة بتحولات جذرية في الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، الأمر الذي خلق بيئة غير ملائمة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي ملائمة.

إذا اعتبرنا أن معدل النمو الاقتصادي هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية، فإننا نلاحظ تذبذباً في تلك المعدلات خلال هذه الفترة، إذ توجد عدة مبررات تؤكد عدم إمكانية الوصول إلى معدلات نمو منتظمة في الاقتصاد خلال هذه الفترة، وبالتالي يسقط هدف النمو الاقتصادي كهدف أساسي للسياسة النقدية، كما أنَّ منطلق النمو يأتي من الاستثمار وتحريك الطاقات الإنتاجية بشكل مستمر، وهذا يعني تفعيل الطلب الكلي عن طريق سياسة نقدية توسعية. لكن بلوغ معدل التضخم إلى حدوده القصوى سنتي ١٩٩٤ و١٩٩٥ استدعى تطبيق سياسة نقدية انكماشية، أي تقليص حجم الطلب الكلي بدلاً من تنشيطه، كما أنّ جمود الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته من شأنه أن يجعل جانب العرض الكلي لا يستجيب بالوتيرة نفسها لزيادة الطلب الكلي، الأمر الذي ينتج منه تضخم في الاقتصاد.

الشكل رقم (١)
معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٤)


(الوحدة : نسبة مئوية)

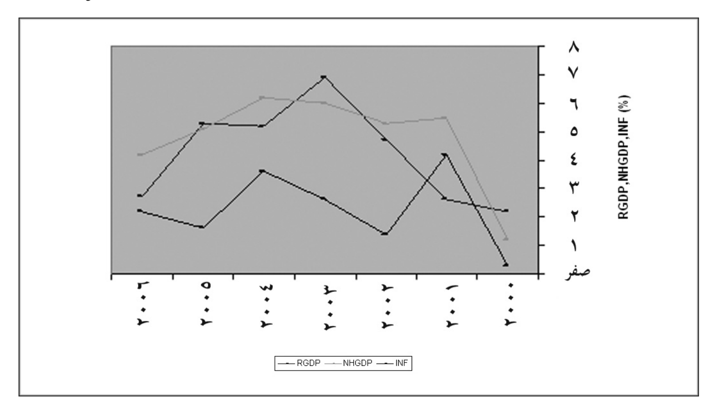


المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على معطيات من تقارير صندوق النقد الدولي.

إذا افترضنا أن حجم الاستثمار يتأثر بصفة طردية مع نمو حجم القروض المقدمة إلى المؤسسات الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، فإن هذا الأمر لا ينطبق على الاقتصاد الجزائري، إذ إنَّ حجم القروض المقدمة إلى الاقتصاد قد زادت بنسبة ٣٨,٨ في المئة سنة ١٩٩٤، الا أنّه تمّ تسجيل معدل نمو اقتصادي سالب خلال هذه السنة، الأمر الذي يعني أن حجم القروض التي ساهمت في زيادة التوسع النقدي لا تقابلها زيادة حقيقية في حجم السلع والخدمات نظراً إلى عجز الجهاز الإنتاجي عن تحسين إنتاجيته.

الشكل رقم (٢)
معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٦)

(الوحدة : نسبة مئوية)

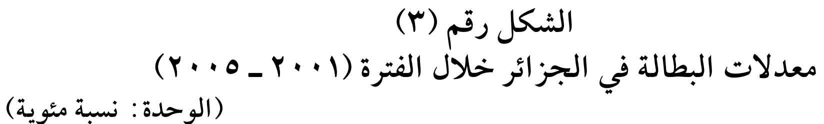


المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على معطيات من تقارير صندوق النقد الدولي.

سجلت الفترة (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥) نمواً منتظماً للاقتصاد الذي ارتفع أكثر من أربع نقاط خلال هذه الفترة، ولا تبرر هذه النتائج أن يكون هدف النمو هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية، فإذا بحثنا عن مصدر هذا النمو نجده محصوراً في قطاع المحروقات الذي بلغ معدل نموه ٨,٨ في المئة سنة ٢٠٠٣ مقابل ٣,٧ في المئة سنة ٢٠٠٢. كما نجد أن قطاع الفلاحة عرف تذبذباً في النمو، إذ حقق نمواً سالباً سنة ٢٠٠٢ قدره ـ ١,٣ في المئة مقابل معدل نمو قدره ١٣,٢ في المئة و١٧,٠ في المئة سنتي ٢٠٠١ و٢٠٠٣ على الترتيب.

(٢) هدف التشغيل

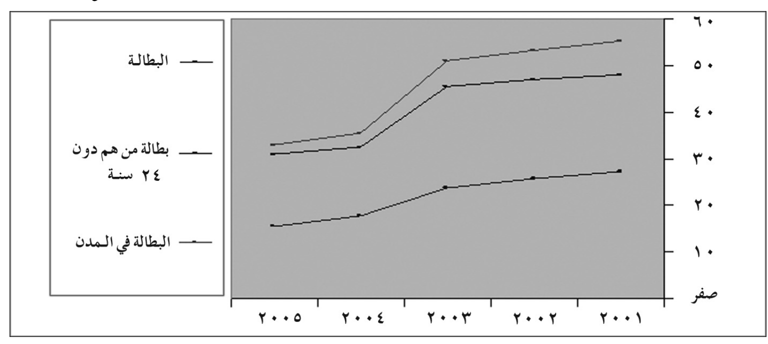
يرتبط هدف التشغيل الذي يمثل الهدف الثاني للسياسة النقدية بهدف تحقيق نمو اقتصادي، لذا فإن عدم تحقيق الهدف الأخير ينعكس سلباً على هدف التشغيل، الأمر الذي يحمّل السياسة النقدية انتكاساً آخر يظهر من خلال تزايد معدلات البطالة التي وصلت إلى ٢٤,٨ في المئة سنة ١٩٩٤ لترتفع إلى ٢٨ في المئة سنة ١٩٩٥ وتبلغ ذروتها سنة ٢٠٠٠ بمعدل ٢٩,٥ في المئة. ويعدّ ارتفاع هذه المعدلات شيئاً منطقياً، إذ تبرره السياسة الانكماشية المطبقة إلى غاية سنة ٢٠٠٠، الأمر الذي ينعكس سلباً على الطلب الكلي والاستثمار والعمالة، إلى جانب وجود تفاوت بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي المتذبذب. لقد بدأت معدلات البطالة في التراجع ابتداءً من سنة ٢٠٠١ التي تزامنت مع بدء تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، إذ تمثل النظرية الكينزية المرجع الفكري في حلّ مشكلة البطالة عن طريق تنشيط الطلب الكلي الفعال. ويتطلب ذلك تنشيط الاستثمار عن طريق تخفيض معدلات الفائدة للاقتراب من حالة العمالة الكاملة[٥].



الشكل رقم (٣)

معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥)

(الوحدة: نسبة مئوية)



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على معطيات من تقارير صندوق النقد الدولي.

(٥) صالح مفتاح، «أهداف السياسة النقدية في الجزائر، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠،» **مجلة العلوم الإنسانية** (جامعة محمد خيضر) (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣)، ص ٢٣٨.

تبقى معدلات البطالة مرتفعة ـ على رغم انخفاضها إلى مستويات أقل من ٢٠ في المئة ابتداءً من عام ٢٠٠٤ ـ في الفترة (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٦)، الأمر الذي يعني أن السياسة النقدية لم تستطع تحقيق هدف التشغيل لأسباب عديدة، منها: نقص الاستثمارات، وطول المرحلة الانتقالية لخوصصة المؤسسات العمومية، وعدم توفير المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعدم تشجيع الاستثمار الخاص.

(٣) هدف التوازن الخارجي

يعدّ تحقيق هدف التوازن الخارجي من الأهداف التي نصّ عليها القانون رقم (٩٠ ـ ١٠)، إذ يمكن أن نحكم على فاعلية السياسة النقدية في بلوغ هذا الهدف من خلال تحسين وضعية ميزان المدفوعات من جهة، ومن جهة ثانية من خلال استقرار أسعار الصرف.

الجدول رقم (٤)
تطور رصيد الميزان التجاري وسعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (١٩٩٧ ـ ٢٠٠٦)

	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)	٥,٢٠	٠,٨١	٣,٣٥	١٢,٨٥	٩,٦١	٦,٧٠	١١,١٤	١٤,٢٧	٢٦,٤٧	٣٢,٩٥
ـ الصادرات (مليار دولار)	١٣,٩	١٠,٢١	١٢,٥٢	٢٢,٠٣	١٩,١	١٨,٧١	٢٤,٤٦	٣٢,٢٢	٤٦,٣٣	٥٤,١٣
ـ الصادرات خارج المحروقات	٠,٦١	٠,٣٥	٠,٤٣	٠,٦١	٠,٥٦	٠,٦٠	٠,٤٧	٠,٦٧	٠,٧٤	٠,٧٩
ـ صادرات المحروقات	١٣,٢٧	٩,٨٥	١٢,٠٨	٢١,٤١	١٨,٥٣	١٨,١٠	٢٣,٩٨	٣١,٥٥	٤٥,٥٩	٥٣,٣٤
ـ الواردات	٨,٦٨	٩,٤٠	٩,١٦	٩,١٧	٩,٤٨	١٢,٠١	١٣,٣٢	١٧,٩٥	١٩,٨٦	٢١,١٧
سعر البترول بالدولار/ للبرميل	١٩,٥	١٢,٩	١٨,١	٢٨,٥	٢٢,٨	٢٣,٣	٢٩	٣٨,٥	٥٤,٦	٦٧,٣
سعر صرف الدينارمقابل دولار واحد	٥٧,٧	٥٨,٨	٦٦,٦	٧٥,٣	٧٧,٣	٧٩,٧	٧٧,٤	٧٢,١	٧٣,٤	٧٢,٩

المصدر: مصالح الجمارك الجزائرية وتقارير صندوق النقد الدولي.

لقد وضع برنامج التعديل الهيكلي بهدف استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي، إذ قامت الجزائر بإعادة جدولة ١٧ مليار دولار من ديونها الخارجية على مدى السنوات الأربع لبرنامج الإصلاح الاقتصادي. وقد اتخذ هذا الإجراء لتخفيض الضغوط الخارجية نتيجة ارتفاع أعباء خدمة الدين إلى ٨٢,٢ في المئة سنة ١٩٩٣، إذ سمح هذا الوضع بارتفاع التدفقات الرأسمالية الداخلة سنة ١٩٩٤ إلى جانب الدعم الاستثنائي المقدم لميزان المدفوعات من قبل صندوق النقد الدولي، الأمر الذي نتج منه انخفاض خدمات الدين إلى ٤٧,٢ في المئة في هذه السنة.

وكان من المفروض أن يعرف الحساب الجاري تحسناً ملحوظاً خلال السنوات الأولى لتطبيق برنامج الإصلاح، إلا أنّه حدث العكس، إذ ترتب على هذا الحساب عجز بـ ٥ في

المئة من إجمالي الناتج المحلي لسنة ١٩٩٥ بعدما كان قد حقق فائضاً في عام ١٩٩٣ بنسبة ١,٩ في المئة من إجمالي الناتج المحلي[٦].

يرجع هذا العجز إلى انخفاض أسعار البترول في خلال هذه السنوات وارتفاع تكاليف الاستيراد بعد تطبيق التدابير الخاصة بتحرير الواردات سنة ١٩٩٥.

وقد عرف ميزان المدفوعات فائضاً سنة ١٩٩٧ قدره ٠,٣ مليار دولار ليشهد عجزاً سنتي ١٩٩٨ و١٩٩٩ بسبب تدهور أسعار البترول في الأسواق الدولية. وقد سجل وضع ميزان المدفوعات فائضاً قدّر سنة ٢٠٠٠ بـ ٧,٦ مليار دولار ليستقر عند مستواه نفسه سنة ٢٠٠٣، ويعود سبب هذا التحسن في ميزان المدفوعات إلى ارتفاع أسعار البترول سنة ٢٠٠٣ إلى ٢٩ دولاراً أمريكياً للبرميل.

ونلاحظ أن وضع ميزان المدفوعات لم يستقر، وبقي متذبذباً، نتيجة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني من جراء ارتفاع وانخفاض أسعار البترول في السوق الدولية وتقلبات أسعار الصرف، لذا فالسياسة النقدية غير قادرة على المحافظة على استقرار وضع ميزان المدفوعات الذي يخضع في الأساس إلى تغيّرات الوضع الدولي.

عرف سعر الصرف تدهوراً مستمراً، خاصة مع التخفيض الكبير للدينار الجزائري بحوالى ٥٠ في المئة في شهري آذار/ مارس ونيسان/ أبريل ١٩٩٤، ووصل إلى ٣٦ ديناراً لِكُلّ دولار أمريكي، ثمّ ارتفع في نهاية السنة إلى ٤٢,٩ دينار لِكُلّ دولار، وقد بدأ سعر الصرف بالاستقرار ابتداءً من سنة ٢٠٠٠، وعرف تحسناً في سنة ٢٠٠٣. نستنتج من هذا الأمر أن السياسة النقدية لم تتمكن من تحقيق هدف استقرار العملة خارجياً، لذا ينبغي ألا نحمّلها تحقيق هذا الهدف في المرحلة الانتقالية.

(٤) استقرار الأسعار كهدف للسياسة النقدية

يعتبر هدف استقرار الأسعار أحد أهداف السياسة النقدية في الجزائر، فقد تطلبت مرحلة الانتقال إلى اقتصاد سوق تحرير الأسعار التي كانت سارية سنة ١٩٨٩ لتعرف تحريراً واسعاً خلال الفترة (١٩٩٤ ـ ١٩٩٨). لذا نجد أن معدل التضخم ارتفع من ٩,٣ في المئة سنة ١٩٨٩ إلى ٢٩,٧٨ في المئة سنة ١٩٩٥، كما ركّز برنامج التثبيت الاقتصادي على تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من ١٠ في المئة[٧].

(٦) النشاشيبي [وآخرون]، **الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، ص ١٣.

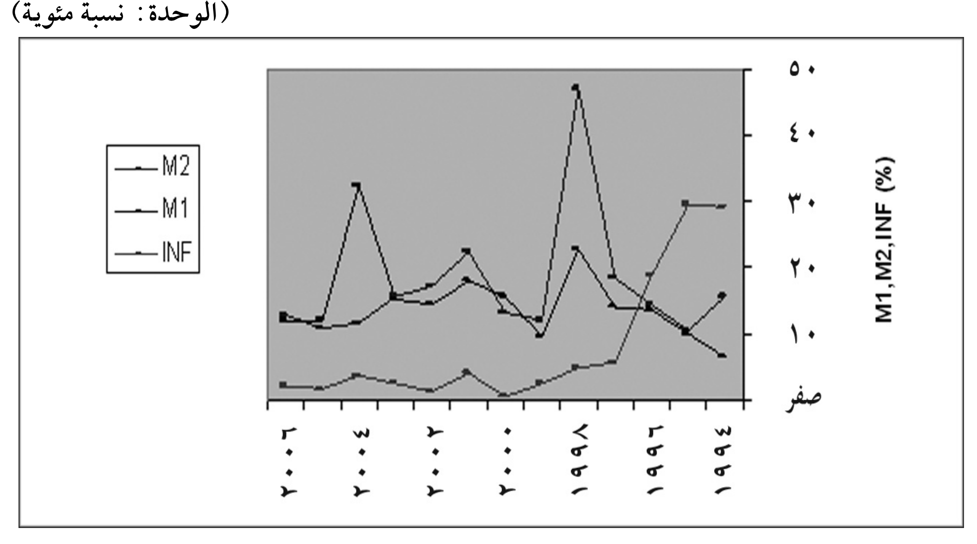
(٧) بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٤)، ص ١٩٥.

وعلى الرغم من تعدّد أسباب التضخم في الجزائر إلى أسباب مؤسساتية وهيكلية ونقدية، الا أنه باستطاعة السياسة النقدية معالجة الأسباب الأخيرة مباشرة، والأسباب الأخرى بطريقة غير مباشرة، من خلال التأثير في حجم القروض في الاقتصاد، إذ نلاحظ انخفاض معدلات التضخم خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية نتيجة للإجراءات المتخذة في هذا البرنامج، كتحرير الأسعار، ورفع أسعار الفائدة، وتقليص نمو الكتلة النقدية، والتخلي عن الإصدار النقدي في تمويل العجز الموازني. وقد تمّت هذه الإجراءات في إطار سياسة نقدية انكماشية للتحكم في حجم الطلب الكلي، وبالتالي الحدّ من الطلب على النقد من قبل الأعوان الاقتصاديين.

وقد حقق هذا البرنامج نتائج إيجابية، إذ قلّص معدل التضخم إلى ٥ في المئة سنة ١٩٩٨ ليستمرّ انخفاضه إلى ٠,٣ في المئة سنة ٢٠٠٠، كما أدى انخفاض معدل التضخم خلال سنة ١٩٩٧ إلى تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة، الأمر الذي يسمح بتعبئة المدخرات المالية لتمويل الاستثمار، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مقبولة. ولا يعدّ التحكم في الأسباب النقدية المنشأة للتضخم كافياً لتحقيق استقرار دائم في الأسعار على مستوى الاقتصاد الكلي ما لم يتم القضاء على الأسباب الأخرى التي تبقى تمثل تهديداً على الاستقرار، لذا يجب إحداث إصلاحات هيكلية في مستوى العرض الكلي، الأمر الذي يسمح بتبرير أي توسع نقدي ما دام أنّه يؤدي إلى خلق سلع وخدمات.

الشكل رقم (٤)
تطور المتغيرات M_1 وM_2 ومعدل التضخم خلال الفترة (١٩٩٤ ـ ٢٠٠٦)

(الوحدة: نسبة مئوية)



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على معطيات من تقارير صندوق النقد الدولي ووزارة المالية.

ما يمكن استنتاجه من هذا التحليل هو أن السياسة النقدية تعتبر فعالة في تحقيق استقرار الأسعار للفترة (١٩٩٤ ـ ٢٠٠٦)، لذا يعدّ هدف استقرار الأسعار الهدف الوحيد الذي حققته السياسة النقدية على عكس الأهداف الأخرى. أما إجمالاً، فلا يمكن أن نقول إن السياسة النقدية كانت فعالة في تحقيق كلّ أهدافها، لأن تمكين السياسة النقدية من تحقيق هدف واحد من شأنه أن يزيد في فاعليتها، وهو هدف استقرار الأسعار، وبالتالي نستنتج أن فاعلية السياسة النقدية تتقلص كلّما تعدّت هذا الأمر إلى تحقيق أهداف أخرى غير هدف التحكم في التضخم، خاصة إذا كانت تمر بمرحلة انتقالية.

إن التحديد الدقيق للهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في الحدّ من التضخم يعطي فاعلية أكبر لهذه السياسة، وهو ما لم يدرج في قانون النقد والقرض رقم (٩٠ ـ ١٠) والأمرين المعدلين له رقمي (١ ـ ١) و(٣ ـ ١١) حتّى نضمن فاعلية أكبر للسياسة النقدية، كما يجب أن يكون هناك تنسيق بين هدفها النهائي والأهداف الأخرى للسياسة الاقتصادية.

وقد بدأت بعض الدول تتبنى سياسة نقدية جديدة مع مطلع التسعينيّات تتعلق أساساً باستهداف معدلات كمية أو مجالات محدّدة للتضخم، وتعرف بسياسة استهداف التضخم، لتحل محل السياسة النقدية التقليدية، لذا قبل تناول متطلبات تطبيق هذه السياسة في الجزائر لا بُدَّ من الإشارة إلى مفهوم سياسة استهداف التضخم والشروط الواجب توفرها لتطبيق هذا الأسلوب في إدارة البنوك المركزية لسياستها النقدية.

ثانياً: دراسة متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر

يشكل التضخم خطراً حقيقياً على النشاط الاقتصادي ككل في الدول المتقدمة أو النامية، لذا تولدت قناعات راسخة لدى واضعي السياسة النقدية بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون هو الهدف الطويل المدى للسياسة النقدية، كما تبيّن أيضاً منذ نهاية الثمانينيّات أن التأثير في التضخم بشكل غير مباشر عن طريق المقاربة التقليدية القائمة على التحكم في المتغيّرات الوسيطية (الاستهدافات الوسيطية التقليدية) كمعدلات الفائدة، وسعر الصرف، والمجمعات النقدية، لم تكن فعالة في تحقيق ذلك الهدف، الأمر الذي دفع إلى تبنّي أسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية مبني على مقاربة مباشرة للحدّ من التضخم سواء من قبل بعض الدول المتقدمة أو الدول النامية مع بداية التسعينيّات. عُرِف هذا الأسلوب بسياسة استهداف التضخم (Inflation Targeting Policy).

١ ـ سياسة استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية

تُعدّ سياسة استهداف التضخم من المفاهيم الحديثة نسبياً لتطوير أسلوب إدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية من خلال التركيز على معدل التضخم، وتتمثل هذه السياسة

في إعلان صريح من قبل السلطة النقدية بأن هدف السياسة النقدية هو تحقيق مستوى محدّد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية محددة.

أ ـ تعريف سياسة استهداف التضخم

يعرّف إيزر توتار (Eser Tutar)[(٨)] استهداف التضخم بأنه نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي لمجالات أو هدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الاعتراف الظاهر بأن تخفيض واستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأولي للسياسة النقدية.

يستمرّ بعض الإرباك والجدل في كيفية تعريف هذا المصطلح، وأي البلدان يمكن أن تُعتبر مستهدفة له حتّى بعد ١٥ سنة من وجوده، بحيث يخلص كينيث كوتنر (Kenneth N. Kuttner)[(٩)] إلى وجود طريقتين للتفكير في تعريف استهداف التضخم:

ـ تتعلق الطريقة الأولى بالخصائص الملاحظة أو الظاهرة لإطار سياسة الاستهداف.

ـ تتعلق الطريقة الثانية بمدى أمثلية هذه السياسة كقاعدة لإدارة السياسة النقدية.

يترتب على الطريقة الأولى في التفكير أن الطريق الأسهل لتمييز استهداف التضخم يكون بالطبع بالإعلان الذاتي، فإذا أعلن البنك المركزي عن أهداف للتضخم نقول إنّه يتّبع سياسة أو يطبق سياسة استهداف التضخم، ويسمّى هذا التعريف العملي لاستهداف التضخم (A Practical Definition of Inflation Targeting). قد يكون الإعلان الذاتي نقطة بداية جيدة للاستهداف، لكن من دون الجزم بذلك. لذا ينتقد التعريف من وجهتين:

ـ إن التعريف بهذه الطريقة من خلال الإعلان عن أهداف التضخم لا يعتبر شرطاً كافياً وضرورياً لكي يؤهل البنك لتطبيق سياسة استهداف التضخم لأن بعض البنوك المركزية لها أهداف في التضخم، مثل البنك المركزي الأوروبي، وتفتقر إلى المميزات الأخرى، لذا لا نقول إنّها تطبق سياسة استهداف التضخم.

ـ تصرّ بعض البنوك، مثل البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، على أنّها لا تتّبع نظام استهداف التضخم، على الرغم من امتلاكها أغلب، وفي بعض الأحيان كِلّ، المميزات الأخرى، مثل البنوك التي أعلنت ذاتياً عن استهداف التضخم.

(٨) Eser Tutar, «Inflation Targeting in Developing Countries and its Applicability to the Turkish Economy,» (MA Thesis of Arts in Economics, Faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University, July 2002), p. 1, <http://scholar.lib.vt.edu/theses/available/etd-08012002-110233/unrestricted/Thesis.pdf>.

(٩) Kenneth N. Kuttner, «A Snapshot of Inflation Targeting in its Adolescence,» 2004, p. 7, <http://www.rba.gov.au/PublicationsAndResearch/Conferences/2004/Kuttner.pdf>.

إذا كان التعريف العملي لاستهداف التضخم يأخذ نموذجه من وجهة نظر واضعيه أمثال بيرناك (Bernake) وآخرين[١٠] بأنه أفضل وصف كإطار للسياسة النقدية بدلاً من كونه كقاعدة، فقد ظهرت مؤخراً جهود يتزعمها عدد كبير من الاقتصاديين أمثال لارس سيفنسون (Lars Svensson)[١١] تعرّف استهداف التضخم على أنّه قاعدة مثالية لسياسة نقدية (Policy Rule).

توجّه إلى هذا التعريف مجموعة من الانتقادات من قبل عدة اقتصاديين أمثال ميشكين (Mishkin) وترومان (Truman)[١٢] الذي يرى أن استهداف التضخم كإطار لسياسة نقدية يسبق في البداية تطبيق قواعد مثالية للسياسة النقدية ـ فلا يمكن أن يتعارض في الأدب الاقتصادي الإطار النظري مع ما هو عملي أكثر ـ ويذكر بأن تبني الاستهداف كإطار حصل قبل ست سنوات من ظهور المقالة المشهورة لتايلور (Taylor)[١٣] والعمل اللاحق لسيفنسون الذي يربط استهداف التضخم بالقواعد المثالية للسياسة النقدية[١٤].

كما يعرّف الأستاذ إسماعيل أحمد الشناوي استهداف التضخم بأنه يعدّ من المفاهيم الحديثة نسبياً لتطوير أسلوب إدارة البنوك المركزية للسياسة النقدية من خلال التركيز بوضوح على معدل التضخم. ويتحدّد استهداف التضخم في إعلان السلطات النقدية عن هدف رقمي محدّد أو مدى محدّد لمعدل التضخم في الأجل القصير وتحقيق استقراره في الأجل الطويل، بحيث يمثل الهدف الأساسي للسياسة النقدية[١٥].

---

(١٠) B. S. Bernanke [et al.], *Inflation Targeting: Lessons from the International Experience* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999).

(١١) Lars E. O. Svensson:, «Inflation Forecast Targeting: Implementing and Monitoring Inflation Targets,» *European Economic Review*, vol. 41, no. 6 (1997), and «Inflation Targeting as a Monetary Policy Rule,» *Journal of Monetary Economics*, vol. 43, no. 3 (1999).

(١٢) Frederic Mishkin and Klaus Schmidt-Hebbel, «A Decade of Inflation Targeting in the World: What Do We Know and What Do We Need to Know?,» paper presented at: *Inflation Targeting: Design, Performance, Challenges* (conference), edited by Norman Loayza and Raimundo Soto, Series on Central Banking, Analysis, and Economic Policies; 5 (Santiago: Central Bank of Chile, 2002), and E. M. Truman, *Inflation Targeting in the World Economy* (Washington, DC: Institute for International Economics, 2003).

(١٣) J. B. Taylor, «Discretion Versus Policy Rules in Practice,» *Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy*, vol. 39 (1993).

(١٤) ينتقد بشدة ميشكين (Mishkin) في الندوة التي أقامها البنك الاحتياطي الفدرالي لـ «كانساس سيتي» (Kansas City) التركيز على استقرار فجوة الدخل في إدارة السياسة النقدية من خلال استجابة سياسة سعر الفائدة لفجوتي التضخم والدخل، أي أن اعتبار استهداف التضخم المعبر عنه بفجوة التضخم يعد ضمن قاعدة مثالية لإدارة السياسة النقدية، وليس كسياسة استهداف التضخم، انظر: Frederic S. Mishkin, «Overview of the Symposium «Rethinking Stabilization Policy»,» September 2002, pp. 2-4, <http://www2.gsb.columbia.edu/faculty/fmishkin/PDFpapers/02jhole.pdf>.

(١٥) إسماعيل أحمد الشناوي، «استهداف التضخم والدول النامية،» **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية** (جامعة عين الشمس) (٢٠٠٤).

انطلاقاً من هذه التعاريف يمكن اعتبار سياسة استهداف التضخم أسلوباً جديداً وحديثاً لإدارة البنوك المركزية لسياستها النقدية مركّزة على معدل التضخم مباشرة كاستهداف وسيط للسياسة النقدية، أما الهدف النهائي لها فهو تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل، وقد ظهر هذا الأسلوب في بداية التسعينيات، وبالضبط في نيوزيلندا عام ١٩٩٠.

ب ـ الشروط العامة والشروط الأولية لاستهداف التضخم

إذا كانت فاعلية السياسة النقدية التقليدية في الحدّ من التضخم تنصرف إلى الكيفية التي تستطيع بها السلطة النقدية التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي لتحقيق هدف استقرار الأسعار، فإن فاعلية سياسة استهداف التضخم تتعلق بمدى إمكانية السلطة النقدية للتحكم في المعدل أو المدى المستهدف كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل. ولضمان فاعلية هذه السياسة يجب توفر نوعين من الشروط: الشروط العامة، والشروط الأولية (الأساسية).

تدلّ الشروط العامة على مدى وجود استهداف التضخم في البلد من عدمه، وفي المقابل تشير الشروط الأولية إلى فاعلية السياسة النقدية.

(١) الشروط العامة لاستهداف التضخم

نعني بالشروط العامة تلك المعايير أو الخصائص التي يجب أن تتميز بها الدولة المعنية حتّى يمكن أن نقول إنّها تستهدف التضخم، فإذا نقص شرط من هذه الشروط في أي بلد لا نستطيع الحكم على أنّه يستهدف التضخم.

يحدّد ميشكين خمسة شروط عامة ضرورية لقيام سياسة استهداف التضخم، وهي[١٦]:

ـ في الإعلان العام عن أهداف رقمية لمعدل التضخم في الأجل المتوسط، تلتزم السلطة النقدية التزاماً صريحاً بتحقيق معدل تضخم أو مدى مستهدف محدّدين بإطار زمني محدّد، وتستخدم هذه البلدان عدة وسائل لنشر المعلومات الخاصة بتحديد معدل التضخم الرقمي أو المدى المستهدف والفترة الزمنية التي يتعيّن التوصل فيها إلى هذه المعدلات، وهي تتمثل أساساً في شكل دوريات وتقارير رسمية عن التضخم وبيانات صحافية ومطبوعات وخطابات رسمية، ففي البرازيل على سبيل المثال يجري نشر قرارات لجنة السياسات النقدية التابعة للبنك المركزي التي تجتمع كلّ خمسة أسابيع فوراً بعد اجتماعها الأول، وينشر محضر الاجتماع في ظرف أسبوع[١٧].

(١٦) Frederic S. Mishkin, «Inflation Targeting,» July 2001, p. 10, <http://www2.gsb.columbia.edu/faculty/fmishkin/PDFpapers/01ENCYC.pdf>.

(١٧) «العودة للأساسيات: الاتّجاه نحو استهداف التضخم،» **مجلة التمويل والتنمية**، العدد ٢ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٣)، ص ٢٥.

ـ التزام مؤسساتي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأولي للسياسة النقدية في المدى الطويل مع الالتزام أو التعهد بتحقيق الهدف.

ـ استراتيجية المعلومات الشاملة التي تحتوي على العديد من المتغيّرات ـ تتعلق هذه المتغيّرات بالفترة المستقبلية للتحكم في معدل التضخم ـ وليس فقط المجمّعات النقدية، واستعمالها في اتّخاذ قرارات السياسة النقدية. ويجب أن تتوفر لدى البنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم المحلي[(١٨)].

ـ زيادة الشفافية حول استراتيجية السياسة النقدية للاتّصال بالجمهور والأسواق وخطط وأهداف صانعي السياسة النقدية.

ـ إخضاع البنك المركزي للمساءلة أكثر في إنجاز هدف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.

يضيف إسماعيل أحمد الشناوي شرطاً آخر إلى الشروط المذكورة سابقاً، يتمثل في أن يعتمد البنك المركزي على أسلوب النظرة المستقبلية (Forward-looking) في تقدير معدل التضخم المستهدف، الأمر الذي يضمن أن يعتمد وضع أدوات السياسة النقدية على تقدير الضغوطات التضخمية في المستقبل، وبالتالي يمكن التحكم في معدل التضخم المستهدف كهدف أساسي للسياسة النقدية في الأجل الطويل[(١٩)].

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من البلدان التي لا تستهدف التضخم على الرغم من التزام بنوكها المركزية الفيدرالية بتحقيق مستوى منخفض من التضخم، فهي لا تعلن أولاً عن أهداف رقمية صريحة إلى الجمهور، إلى جانب التزامها بتحقيق أهداف أخرى كتحقيق العمالة الكاملة أو تحقيق أسعار فائدة مقبولة في المدى الطويل. أما ألمانيا فتعدّ من البلدان التي يتمتع مصرفها المركزي باستقلالية كبيرة، ويحقق مستويات منخفضة من التضخم، إلا أنّها لا تعلن بشكل رسمي وصريح عن أهداف رقمية لمعدلات التضخم، فهي لا تطبق سياسة استهداف التضخم. كما أنَّ البنك المركزي الأوروبي يضع أهدافاً رقمية معلنة للتضخم لا تتعدى ٢ في المئة، ويسمح بتحقيق أهداف أخرى غير أهداف استقرار الأسعار في المدى الطويل. لذا لا يمكن القول إنّه يطبق هذا الإطار لإدارة السياسة النقدية، بل يجب أن تتوفر هذه الشروط كلية حتّى يتمكّن أي بلد من تطبيق هذه السياسة.

(٢) الشروط الأولية لاستهداف التضخم

تتمثل الشروط الأولية (المسبقة) في تلك المعايير المبدئية التي يجب أن تتوفر في دولة

(١٨) الشناوي، «استهداف التضخم والدول النامية،» ص ١٥.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٥.

ما حتّى تكون لسياسة استهداف التضخم فاعلية أكبر في تطبيقه. وعلى عكس الشروط العامة، فإن استهداف التضخم يمكن أن يكون فعالاً حتّى في حالة عدم توفر بعض الشروط اللازمة لتطبيقه.

توجد ثلاثة شروط أولية (Prerequisites) لفاعلية سياسة استهداف التضخم، هي:

(أ) استقلالية البنك المركزي

يعتبر من المتطلبات الأساسية لاستهداف التضخم من خلال إعطاء استقلالية كاملة للبنك المركزي للتعديل الحرّ لأدواته النقدية للوصول إلى هذا التضخم المنخفض. وتعني الاستقلالية الكاملة إعطاء قدر أكبر للسياسة النقدية بتوجيه الأدوات بشكل فعال لبلوغ أهدافها، وتشير ضمنياً إلى عدم تمويل البنك المركزي لعجز الميزانية الحكومية من خلال التوسع النقدي، وفي الوقت نفسه عدم التقيّد بالتمويل اللازم للقطاع العام بأسعار فائدة منخفضة أو الإبقاء على سعر صرف اسمي معيّن، كما يجب ألا يكون هناك ضغط سياسي على البنك المركزي لرفع معدل النمو الاقتصادي بطريقة تتعارض مع تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل.

ـ يجب ألا يكون هناك تمويل مباشر للقطاع العام من البنك المركزي، كما يجب عدم إعطاء ثقل كبير للقطاع العام في التمويل من الجهاز المصرفي، بل يجب أن تكون الإيرادات الحكومية كافية لتغطية النفقات الحكومية. إن انعدام هذا الشرط يضعف فاعلية السياسة النقدية في بلوغ الاستهدافات الموضوعة، مع إجبار البنك المركزي على التكيف مع سياسته النقدية بحسب الظروف السائدة. يرى إيزر توتار أنّه ليس هناك تعريف تحليلي أو تجريبي لعتبة التضخم التي عندها تفقد السياسة النقدية فاعليتها، وتصبح عندها متكيفة تقريباً مع الأوضاع السائدة، فهو يرى أن الدولة التي فيها معدلات التضخم تتراوح بين ١٥ ـ ٢٥ في المئة لمدّة ثلاث أو خمس سنوات لا يمكنها الاعتماد على سياسة نقدية تستهدف معدل تضخم منخفضاً ودائماً[٢٠].

(ب) امتلاك استهداف وحيد

يتمثل الشرط الثاني لتبني استهداف التضخم انعدام استهدافات اسمية أخرى، مثل الأجور أو مستوى التشغيل أو سعر الصرف الاسمي، تتعارض مع تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل. يعني هذا الشرط توفر واحد ووحيد لهذا الإطار الحديث لإدارة السياسة النقدية، يتمثل في معدل أو مدى مستهدف محدّد لفترة زمنية محددة، فعندما تختار الدولة

(٢٠) Tutar, «Inflation Targeting in Developing Countries and its Applicability to the Turkish Economy,» pp. 5-6.

نظام لسعر الصرف الثابت تكون غير قادرة على بلوغ المعدل المستهدف وسعر الصرف الثابت في الوقت نفسه، إذا كان اقتصاد البلد يعرف حركة كبيرة لانتقال رؤوس الأموال، فتحقيق هدف استقرار سعر الصرف يكون على حساب تحقيق معدل تضخم منخفض، الأمر الذي يؤثر في مصداقية السياسة النقدية. وعندما يتم تحديد معدل سعر صرف العملة المحلية مقابل عملة الربط في دولة أخرى، يترتب على ذلك قبول صانعي السياسة الاقتصادية داخل الدولة بمعدل التضخم في الدولة الأخرى كمعدل مستهدف للتضخم، وعندما يحدث انخفاض في سعر صرف عملة بنك دولة نتيجة لارتفاع أسعار الواردات من الخارج مثلاً، يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم محلياً، وهو ما يتعارض مع استهداف التضخم(٢١).

وإذا حدث تضارب بين الأهداف يصعب على صانعي السياسة النقدية إعطاء الأولوية لهذين الهدفين وتوضيحها للجمهور بطريقة موثوقة. ولتفادي هذا التضارب من المطلوب تبنّي نظام سعر صرف مرن إلى الحدّ الذي يكون فيه للتضخم الأولوية في حالة حدوث أي تعارض. لذا يكون الطريق الأكثر أماناً لتفادي تلك المشاكل ألا تكون أي متغيّرات اسمية مستهدفة، مع النظر إلى أن هدف التضخم المنخفض في المدى الطويل هو الهدف الوحيد والأساسي للسياسة النقدية.

(ج) وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم

يجب أن تكون هناك علاقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم، ويعتقد جونسون (Jonsson) أنّه يجب على أن تكون السلطة النقدية قادرة على تشكيل نموذج ديناميكي للتضخم، وتقديره عند مستوى يمكن تحقيقه، والتحكم فيه وفقا للمعلومات المستقبلية المتاحة. لذا يجب على السلطة النقدية أن تكون لها القدرة على التأثير بأدواتها المتاحة بفاعلية في حالة انحراف المعدل عن قيمته أو مداه في المستقبل، ولا بُدَّ أيضاً من أن تكون هناك أسواق مالية لرأس المال متطورة للاستخدام الأنجع لتلك الأدوات، لتظهر آثارها في النشاط الاقتصادي، فإذا حدثت انحرافات التضخم المستهدف يمكن تصحيحها في الوقت المناسب.

وقد تبنّت بعض الدول سياسة استهداف التضخم، لكنّها لم تستوف أحد الشروط المسبقة لفاعلية هذا الإطار لإدارة السياسة النقدية في تحقيق تضخم منخفض. ففي بداية التطبيق، تشير دراسة ميشكين وشميدت ـ هيبل (Mishikin and Schmidt-Hebble)(٢٢)، إلى أن بعض الدول النامية تبنّت استهداف التضخم، مثل التشيلي التي استهدفت سعر الصرف

(٢١) الشناوي، المصدر نفسه، ص ١٦.

(٢٢) Mishkin and Schmidt-Hebbel, «A Decade of Inflation Targeting in the World: What Do We Know and What Do We Need to Know?».

خلال عقد التسعينيّات في ظلّ تبنيها استهداف التضخم، وأن بنك إنكلتر قد استهدف التضخم قبل حصوله على استقلاليته في إدارة السياسة النقدية، كما أنَّ بعض البنوك المركزية للدول النامية لم تنشر تقارير دورية منتظمة عن معدلات التضخم المحققة والمستهدفة حتّى عام ٢٠٠١[٢٣].

وإذا استوفت أي دولة للشروط العامة بصفة كاملة، وللشروط الأولية بصفة جزئية أو كاملة، يمكنها تطبيق سياسة استهداف التضخم.

٢ ـ متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر

نجحت دول كثيرة من الدول بتطبيق هذه السياسة، مثل نيوزيلندا، وكندا، وبريطانيا، وكوريا الجنوبية، والمكسيك، والأرجنتين، وتم تحقيق المعدلات أو المدى المستهدف خلال فترة زمنية وجيزة. إن أول ما قامت به هذه البلدان في الاعتماد على سياسة استهداف التضخم هو تخفيض معدل التضخم إلى أدنى مستوياته، لذا نتساءل عن مدى تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر بعدما تمّ تخفيض معدل التضخم ابتداءً من عام ١٩٩٨؟

إن الحكم على مدى فاعلية سياسة استهداف التضخم مرتبطة أولاً بمدى توفر شروط تطبيق هذه السياسة، ثمّ تتعلق بمدى إمكانية تحكم السلطة النقدية في المعدل أو المدى المستهدف. ويوجد نوعان من الشروط التي يجب على السلطة النقدية في الجزائر توفيرها لتبنّي هذه السياسة، وهي الشروط العامة، والشروط الأولية.

أ ـ إمكانية تبني سياسة استهداف التضخم

تظهر بعض الشروط العامة في تعريف سياسة الاستهداف التي تركّز بوضوح على معدل أو مدى مستهدف من التضخم من خلال إعلان السلطة النقدية أو الحكومة أو الاثنين معاً أو هيئة أخرى عن هدف رقمي أو مدى محدّد لمعدل التضخم في فترة زمنية معينة في المستقبل. ونجد أن الإعلان عن الأهداف الرقمية هو الشرط الأوّل لإمكانية تطبيق هذه السياسة، الا أننا لا نجد هذا الشرط متوفراً، ولم تلتزم به السلطة النقدية في الجزائر، إذ لم ينصّ القانون رقم (٩٠ ـ ١٠)، ولا الأمران المعدلان لهذا القانون، أو أي تعليمة صادرة عن بنك الجزائر، على تحديد معدل تضخم أو مدى مستهدف خلال إطار زمني معين، ويُعدّ هذا الشرط كافياً للحكم على أن السلطة النقدية في الجزائر لا تستهدف التضخم كأسلوب لإدارة السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل.

أما الشرط الثاني، فيتمثل في الالتزام المؤسساتي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل، حيث حصر قانون النقد والقرض عدة أهداف

(٢٣) الشناوي، المصدر نفسه، ص ١٧.

للسياسة النقدية، من بينها هدف استقرار الأسعار، أي أنّه لم يجعل التحكم في التضخم هو الهدف الأوّل والأساسي له على رغم تعهد السلطة النقدية بتحقيقه. ويعدّ هذا الشرط غير قائم في الاقتصاد الجزائري حتّى تتمكن السلطة النقدية من تطبيق سياسة استهداف التضخم.

وتتطلب سياسة استهداف التضخم أن يكون للبنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم، لذا يستدعي ذلك منه تشكيل بنك معلومات يحتوي على معطيات عن المتغيّرات التي تمكنه من رصد معدل التضخم على المدى البعيد، كما يجب على البنك المركزي أن يملك هذه المعلومات عن المتغيّرات إذا أراد أن يتبع سياسة استهداف التضخم في المستقبل، كما يتعين عليه إصدار تقارير ومطبوعات رسمية ودوريات وبيانات عن الوضعية المستقبلية للمتغيّرات الاقتصادية والنقدية التي لها تأثير في التضخم.

وتعدّ زيادة الشفافية، وإخضاع البنك المركزي للمساءلة، واعتماد النظرة المستقبلية في تقدير معدل التضخم، من الشروط الأساسية لقيام سياسة استهداف التضخم، كما يتعين على البنك المركزي تعزيز هذه الشفافية بتكثيف الاتّصال بالجمهور والأسواق لشرح أهدافه وإمكانية تحقيق ذلك حتّى يأخذ الأعوان الاقتصاديون قراراتهم في جو من الشفافية واليقين بشأن الظروف في المستقبل. ولا تكفي الشفافية وحدها إذا لم توجد هيئة مساءلة يخضع لها البنك المركزي، إذ لا توجد هذه الهيئة في الجزائر كي تسأل البنك المركزي عن مدى تحقيقه الأهداف.

لذا يتعين تحديد هيئة معينة تكلف بهذه المهمة، سواء تمثلت في البرلمان أو الحكومة أو هيئة مستقلة يعينها رئيس الجمهورية. كما لا تجدي المعطيات المستقبلية عن معدل التضخم المستهدف إذا لم توجد علاقة تأثير واضحة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم لتحقيق المعدلات أو المدى المستهدف من التضخم. لذا من المطلوب إحداث إصلاحات على أدوات السياسة النقدية والعمل على إيجاد نماذج إحصائية قياسية تربط اتّجاهات التضخم بسلوكات السلطة النقدية من خلال تغيير أدواتها النقدية.

وتعتبر أغلب الشروط العامة لاستهداف التضخم غير محققة، الأمر الذي يجعلنا نستنتج أنّه لا يمكن السلطة النقدية أن تعتمد على سياسة استهداف التضخم في المدى القريب، على رغم أن معدلات التضخم المحققة في الجزائر تتراوح بين ٠ ـ ٥ في المئة. وتعتبر هذه الحدود مناسبة جداً لتطبيق هذا الإطار لإدارة السياسة النقدية إذا اقترنت بإرادة قوية من قبل السلطة النقدية في تبنّي سياسة استهداف التضخم في المستقبل. ونشير في هذا الصدد إلى أن برنامج الإصلاح الاقتصادي (١٩٩٤ ـ ١٩٩٨) الذي طبقته الجزائر قد أشار إلى الاستهداف، إذ لمّح إلى اعتماد معدلات تضخم تقارب المعدلات السائدة في الدول الصناعية المتقدمة، والتي لها علاقات تجارية مع الجزائر.

لا تكفي هذه الإدارة وحدها ولا حتّى الشروط العامة إذا توفرت ـ إذ يمكن عن طريق إصدار التشريعات القانونية تحقيق كلّ الشروط العامة، الأمر الذي يجعل إمكانية تطبيق سياسة الاستهداف قائمة ـ لنجاح سياسة استهداف التضخم، نظراً إلى الصعوبات التي تحول دون التطبيق الفعال لهذه السياسة.

ب ـ صعوبات التطبيق الفعال لسياسة استهداف التضخم في المستقبل

توجد عدة أسباب تمنع السلطة النقدية في حال استهدافها التضخم من تحقيق سياستها بفاعلية أكبر، وتتمثل هذه الأسباب في عدم توفر الشروط الأولية للاستهداف، إلى جانب وجود صعوبات أخرى تتعلق بطبيعة الاقتصاد الوطني.

تعتبر استقلالية البنك المركزي من بين الشروط الأولية لاستهداف التضخم، بحيث ترتبط هذه الاستقلالية بجانب الممارسة أكثر من الجانب القانوني، فلا يهم الإطار التشريعي حتّى إذا أعطى استقلالية أكبر للسلطة النقدية إذا لم ينعكس ذلك على الواقع العملي لها. ونجد أن تجربة الجزائر حديثة نسبياً في الممارسة الميدانية للاستقلالية مقارنة بالعقود الثلاثة الماضية التي ورثتها الجزائر من تطبيق الاقتصاد الموجّه، الأمر الذي ترك سلوكات يصعب محوها بسرعة، سواء في علاقة السلطة النقدية بالسلطة التنفيذية أو في أداء النظام المصرفي أو الجهاز الإنتاجي.

وتوجد عدة أمثلة نوضح بها ثقل تجربة العقود الماضية وتأثيرها في استقلالية السلطة النقدية ميدانياً على رغم أن القانون رقم (٩٠ ـ ١٠) أعطى استقلالية جيدة من الناحية القانونية للسلطة النقدية. ويتعلق المثال الأوّل بعدم تطبيق المادة رقم (٧٨) من القانون رقم (٩٠ ـ ١٠) التي تنصّ على إمكانية منح البنك المركزي للخزينة تسبيقات سنوية لا تتعدى في حدها الأقصى ١٠ في المئة من الإيرادات العادية للدولة المثبتة خلال السنة المالية السابقة، إذ نجد أن التسبيقات في الخزينة بلغت ١٤٤,٦ في المئة سنة ١٩٩٢ مقارنة بسنة ١٩٩١ و٢٣٤,٥ في المئة سنة ١٩٩٣ مقارنة بالسنة السابقة، ثمّ بدأت في التناقص المستمر من سنة إلى أخرى، بحيث بلغت في عام ١٩٩٧ نسبة ٥١,٧ في المئة مقارنة بالإيرادات العادية لسنة ١٩٩٦[٢٤].

ويعدّ تدخل السلطة التنفيذية في إعطاء توجيهات إلى البنوك العمومية مثالاً عن تدخلها في المهام التي يمارسها البنك المركزي، والدليل على ذلك تصريح رئيس الحكومة الحالي بأن تضع المؤسسات العمومية أموالها في البنوك العمومية.

(٢٤) الطاهر لطرش، «مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر،» (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤)، ص ٣٦٢.

وإذا أرادت السلطة النقدية في المستقبل أن تطبق سياسة استهداف التضخم، عليها أن ترسخ بصفة أكبر الاستقلالية القانونية والممارسة الميدانية عما هي عليه الآن، خاصة إذا علمنا أن هذه الاستقلالية اهتز وزنها بعد صدور الأمر رقم (٣ ـ ١١).

ويعدّ استخدام استهداف وسيط وحيد متمثل في معدل رقمي أو مدى مستهدف الشرط الثاني من الشروط الأولية المسبقة لنجاح سياسة استهداف التضخم، فلا يمكن أن تستهدف السلطة النقدية استهدافات اسمية أخرى غير هذا الاستهداف حتّى لا يحدث تعارض بين الاستهدافات، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل. لذا يتعين على السلطة النقدية في الجزائر عدم استهداف سعر الصرف إذا أرادت أن تطبّق بفاعلية سياسة استهداف التضخم، أي أنّها يجب أن تعمل على تحرير سعر الصرف وتقويمه.

كما يجب على السلطة النقدية أن تكون قادرة على التنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل من خلال تشكيل نموذج قياسي يربط أدواتها بمعدل التضخم، الأمر الذي يعطي لها القدرة على التأثير في المعدل المستهدف عند انحرافه بواسطة أدواتها النقدية، لأنها مسؤولة عن تحقيق هذه المعدلات في الفترة التي اختارتها. ويجب على بنك الجزائر أن يسدّ الثغرة في ما يتعلق بتشكيل نماذج اقتصادية معقّدة تجمع عدة متغيرات اقتصادية، الأمر الذي يسمح بالتنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل. ويعدّ إنشاء بنك المعلومات ضرورة حتمية تساعد في تحديد المعدل المستهدف.

كما تعدّ مشكلة المتأخرات الزمنية الطويلة لتأثير أدوات السياسة النقدية في معدل التضخم من التحديات التي تواجه بنك الجزائر، خاصة في المرحلة الانتقالية التي يموّلها الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يجعل تأثير هذه الأدوات غير فعال في معدل التضخم إذا حدثت انحرافات كبيرة له، وهو ما يفقد مصداقية السلطة النقدية في تحقيق أهدافها.

ويعتمد الاقتصاد الجزائري على إنتاج الثروات الباطنية التي تشكل جلّ صادراته، الأمر الذي يجعل الناتج الإجمالي المحلي يخضع لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية، إذ إنَّ جهاز الإنتاج خارج قطاع المحروقات غير مرن، وهو لا يستطيع استيعاب الصدمات الخارجية، الأمر الذي يؤثر في معدل التضخم في المستقبل، ويؤدي إلى انعدام تطور الأسواق المالية والنقدية. ولعدم كفاءة النظام المصرفي تأثير سلبي في معدل التضخم المستهدف، باعتبار أن النظام المصرفي هو الذي يقوم بخلق الائتمان داخل الاقتصاد، ويقوم بتخصيص الموارد المالية في القطاعات ذات المردودية، كما أنّه الإطار الذي يعبئ المدخرات المالية لتمويل الاستثمارات. لذلك يترتب عن عدم أداء هذه المهام بصفة جيدة زيادة مفرطة في التوسع النقدي غير المرغوب فيه، وهذا الأمر تنشأ عنه الفجوات التضخمية، لأنَّ النظام المصرفي هو الوسيط المالي الذي ينقل تأثير أدوات السياسة النقدية من الدائرة المالية إلى الدائرة الحقيقية، ومنها إلى التضخم.

إن نجاح سياسة استهداف التضخم مرتبطة بتذليل هذه الصعوبات بإعطاء استقلالية كبيرة للسلطة النقدية في تحقيق هدف استقرار الأسعار، باعتباره الهدف الوحيد والأساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل، من خلال إصدار التشريعات التي تعزّز الاستقلالية من الناحية القانونية، ومن ناحية الممارسة الميدانية، كما يعدّ بناء نماذج تنبؤية بمعدل التضخم وعلاقته بأدوات السياسة النقدية أهم خطوة لنجاح هذا الإطار لإدارة السياسة النقدية. إن إحداث إصلاحات في المنظومة المصرفية كفيل بإحداث التأثير المناسب من قبل السلطة النقدية عن طريق أدواتها في النشاط الاقتصادي.

خاتمــة

لقد تطلب تحول الجزائر من الاقتصاد الموجّه إلى اقتصاد السوق إحداث عدة إصلاحات عميقة على مستوى الدائرة النقدية والحقيقية حتّى يتم إعطاء دور للنقد والسياسة النقدية التي همشت لمدّة ثلاثة عقود من خلال صدور القانون رقم (٩٠ ـ ١٠) المتعلق بالنقد والقرض الذي دعم هذا التحول والعمل وفق مبادئه، كما أعاد للبنك المركزي مهامه التقليدية وأعطاه الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية.

وتعتبر السياسة النقدية من بين السياسات المتخذة في علاج ظاهرة التضخم ودعم النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر، خاصة بعد سنة ١٩٩٠. لذا تمّ اتّباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداء من سنة ١٩٩٤ تزامنت مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي (١٩٩٤ ـ ١٩٩٨) الذي تدعمه مؤسسات النقد الدولية، كما تغيّرت التوجهات للسياسة النقدية خلال الفترة (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤) من خلال تطبيق سياسة نقدية توسعية لدعم النمو الاقتصادي. ولا تعدّ السياسة النقدية فعالة على مستوى أهدافها المتعددة والمتضاربة في الاقتصاد الجزائري، ما عدا في حالة تحقيق الاستقرار في الأسعار.

ولا تتوفر الشروط في الوقت الحاضر لتطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر، لكن بالإمكان اعتماد هذا الأسلوب في إدارة السياسة النقدية في المستقبل من خلال تبنّي السلطة النقدية هدف استقرار الأسعار في المدى الطويل، كهدف أساسي للسياسة النقدية، وإعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر، واعتماد النظرة المستقبلية في التنبؤ بمعدل التضخم، مع إيجاد نموذج قياسي يعكس ارتباط هذا المعدل بأدوات السياسة النقدية.

وحتّى يتم تفعيل أكثر للسياسة النقدية في الجزائر نقترح ما يلي:

ـ أن يكون الهدف النهائي والوحيد للسياسة النقدية في الجزائر هو هدف استقرار الأسعار، باعتبار أن تحقيق الأهداف الأخرى غير مضمون النتائج.

ـ اعتماد مبدأ تخصيص هدف معين لِكُلّ سياسة اقتصادية على حدة.

ـ إعطاء استقلالية أكبر للسلطة النقدية بغرض مساءلتها عن الأهداف التي رسمتها.

ـ عدم الإفراط في الاعتماد على مصادر التمويل التضخمي، خاصة في ظروف جمود الجهاز الإنتاجي ومحاولة التنسيق بين السياسة النقدية ومختلف السياسات الاقتصادية الأخرى.

ـ إحداث إصلاحات هيكلية في مستوى العرض الكلي بالتحكم في الأسباب غير النقدية المنشئة للتضخم لتحقيق استقرار دائم في المستوى العام للأسعار.

ـ اعتماد النظرة المستقبلية في التنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل للتمكن من توفير بيئة مستقرة تساعد على دفع النمو الاقتصادي.

ـ البحث عن نماذج قياسية تربط معدل التضخم بأدوات السياسة النقدية حتّى نتمكن من توفير الشروط التي تتطلبها سياسة استهداف التضخم الممكنة التطبيق مستقبلاً في الجزائر ■